مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

بحر غزة ... خطر الاقتراب

تقرير خاص حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة مقيدة الوصول بحراً خلال العام 2021

محتويات التقرير

مقدمة.....2
توطئة 4
انتهاكات قوات الاحتلال في عرض بحر قطاع غزة 5
تقليص مساحات العمل البحري 6
إطلاق النار وإيقاع القتلى والجرحى في صفوف المدنيين في عرض البحر 7
اعتقال وتعذيب المدنيين في عرض البحر 9
الاستيلاء على المراكب وتخريب معدات الصيد.....10
الخاتمة.....11

مقدمة

يعتبر القطاع البحري في قطاع غزة أحد مصادر الاقتصاد الفلسطيني، وبشكل خاص قطاع الصيد، إذ يوفر فرص عمل للصيادين والعاملين في المهن المرتبطة الأخرى، مثل صناعة المراكب وصيانتها، وصيانة المعدات والشباك، وتجارة الأسماك وما يرتبط بها من عمليات نقل وغيرها. وبالتالي فهو يشارك في دعم الناتج القومي الإجمالي، كما يسهم في دعم سلة السكان الغذائية.

وقد تعرَّض هذا القطاع على مر السنوات إلى عمليات تدمير منظمة قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي، إذ تلاحق هذه القوات الصيادين في عرض البحر، وتطلق النار تجاههم، وتوقع القتلى والجرحى في صفوفهم، وتعتقلهم، وتدمّر وتصادر معداتهم، وتغلق البحر أمام النشاط البحري، وتحدد مساحات الصيد وتقلّصها، وتفرض حظراً كلّياً أو جزئياً على إدخال أنواع مختلفة من المعدات والمواد اللازمة لاستمرار عملية الصيد بشكل عام.

ووفقاً لعمليات الرصد والتوثيق التي يتابعها مركز الميزان لحقوق الإنسان، فقد وثَّق المركز استمرار وتيرة أشكال مختلفة من الانتهاكات الإسرائيلية تجاه قطاع الصيد في قطاع غزة خلال العام 2021، بواقع (315) انتهاكاً، ما يؤكد النتائج التي توصَّلت إليها الدراسات السابقة والتقارير الصادرة عن المركز، حول سعي قوات الاحتلال الإسرائيلية الحثيث من أجل تدمير قطاع الصيد في قطاع غزة.

وتتركز انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في أنماط رئيسية، هي: أولاً، تقييد مساحة الصيد المسموح العمل فيها للصيادين الفلسطينيين، وثانياً، إطلاق النار تجاه الصيادين أثناء تواجدهم على متن مراكبهم في عرض البحر، وإيقاع القتلى والجرحى في صفوفهم، ورابعاً، اعتقال وتعذيب المدنيين في عرض البحر، وأخيراً الاستيلاء على مراكب الصيادين والمعدات الموجودة على متنها، وتخريبها لشباك الصيد والمولّدات الكهربائية والإشارات الضوئية.

يتضرر بفعل هذه الانتهاكات العاملون في قطاع الصيد عموماً، وتتراجع مكانة هذا القطاع بتراجع فرص العمل والأغذية التي يوفّرها، فضلاً عن تعطل إمكانية توسيعه ليلبّي احتياجات المجتمع المترافقة مع الزيادة الطبيعية لأعداد السكان. وقد انعكست تلك الانتهاكات سلباً على أعداد العاملين في قطاع الصيد، إذ بلغ عدد الصيادين والعاملين في الحرف المرتبطة بالصيد للعام 2021، بقطاع غزة (5606) عاملاً، من بينهم (3606) صياداً . في حين أشارت إحصائيات سابقة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد العاملين في القطاع ذاته في عام 1997 كان (10,000) عاملاً.

يرصد مركز الميزان لحقوق الإنسان عبر تقرير "بحر غزة ... خطر الاقتراب" أبرز أنماط الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2021، بحق القطاع البحري في قطاع غزة عموماً، والصيادين منهم على وجه الخصوص، التي أسهمت في تقويض قطاع العمل البحري في قطاع غزة وشكلت عائقاً أساسياً وما تزال، أمام استمراره في تأدية أدواره الاقتصادية والغذائية.

ويأتي التقرير في سياق عمل مركز الميزان لحقوق الإنسان لتعزيز وحماية حقوق الإنسان واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، ورصد الانتهاكات وتوثيقها، والكشف عن أنماط الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال، والعمل على الحد منها وصولاً إلى وقفها، واضعاً المجتمع الدولي والأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 أمام مسئولياتهم القانونية والأخلاقية.

تجدر الإشارة إلى أن انتشار جائحة فايروس كورنا وسط السكان في قطاع غزة، وما صاحبها من إتخاذ السلطة الفلسطينية لإجراءات الوقاية والسلامة التي تضمنت حظر التجوّل ومنع المواطنين، بمن فيهم الصيادين، من التنقّل وممارسة أعمالهم لفترات مختلفة من العام، وإغلاق البحر ومنع أنشطة الصيد، أدت إلى انخفاض أعداد الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصيادين. مع ذلك، فقد واصلت قوات الاحتلال استهداف الصيادين وارتكاب الانتهاكات المتنوعة بحق الصيادين والنشاط البحري في قطاع غزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

توطئة

تمنح اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، في المادة (3)، للدول أن تحدد "عرض بحرها الإقليمي بمسافة لا تتجاوز 12 ميلاً بحرياً". كما تمنحها في المادة (56)، الحق باستغلال المنطقة الاقتصادية الخالصة، والتي تمتد إلى 200 ميلاً بحرياً، حيث أن "للدولة الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة حقوق سيادية لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، الحية منها وغير الحية... وكذلك فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصاديين للمنطقة، كإنتاج الطاقة والمياه والتيارات والرياح."

فلسطينياً، نُظّم الوضع القانوني لشاطئ بحر قطاع غزة من خلال اتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وقوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي أقيمت بموجبها السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967، وحُددت مساحة الصيد التي يسمح للصيادين العمل فيها بعمق (20) ميلاً بحرياً على امتداد شاطئ قطاع غزة البالغ حوالي 40 كيلو متراً، مع وجود ميل واحد يمنع فيه النشاط البحري بموازاة الحدود المائية الجنوبية لقطاع غزة، وميل ونصف بموازاة السياج المائي الشمالي.

وبالرغم من الظلم الذي وقع بحق الفلسطينيين بموجب هذه الاتفاقيات، إذ خالفت بندوها الحقوق الموكلة للدول كما نصت المواثيق الدولية بهذا الشأن، فإن قوات الاحتلال لم تلتزم بتلك الاتفاقيات، وقلّصت بتاريخ 1996/3/22، مساحة الصيد الفلسطينية إلى (12) ميلاً بحرياً فقط، وأتبعت ذلك بحظر عمل الصيادين في مساحة تُقدّر نسبتها بحوالي 85% من مساحة الصيد الواردة في الاتفاقيات، وحصرت مساحة الصيد المسموح للصيادين العمل فيها في أغلب الأوقات ما بين ثلاثة إلى تسعة أميال بحرية، وأغلقت البحر ومنعت الصيد بشكل كامل في أوقات أخرى.

وترافق كل ذلك مع استهداف قوات الاحتلال للصيادين بالقتل والاعتقال ومصادرة مراكبهم وتخريبها، وذلك بوتيرة منتظمة كشفت عن سياسة تتبعها تلك القوات بحق الصيادين وقطاع الصيد في فلسطين، تهدف إلى تقويض سبل عيشهم، وتمسّ بجملة حقوقهم الإنسانية التي كفلتها جملة المواثيق والأعراف الدولية.

مركز الميزان إذ يرفض أن تكون اتفاقية أوسلو مرجعاً صالحاً لتنظيم العلاقة بين السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقوات الاحتلال الإسرائيلي، فإنه يصرُّ على أن قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان هما المرجعان الرئيسيان لتنظيم العلاقة بين الطرفين. بذلك فإن كل انتهاك يطال قطاع الصيد الفلسطيني، بما فيه تلك الانتهاكات التي نُظِّمت في بنود الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، والتي فرضتها قوات الاحتلال على الفلسطينيين، تشكل تعدٍ على حقوق الإنسان وتتنافى مع قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتستلزم تحمل كافة الأطراف الدولية مسؤوليتها القانونية والأخلاقية.

انتهاكات قوات الاحتلال في عرض بحر قطاع غزة

واصلت الزوارق الحربية التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2021، استهداف العاملين الفلسطينيين في عرض البحر مقابل شواطئ قطاع غزة، وتنوعت تلك الانتهاكات بين إغلاق البحر ومنع الصيد بشكل كامل أو تقليص مساحات الصيد بشكل متكرر، وبين إطلاق النار وإيقاع القتلى والجرحى في صفوف الصيادين، وتخريب مراكب الصيادين ومعداتهم.

وضح الجدول التالي إجمالي الانتهاكات بحق الصيادين الفلسطينيين في بحر قطاع غزة خلال العام 2021.

نوع الانتهاك	
إطلاق نار	313
الإصابات	5
المعتقلين*	12
حالات التخريب لأدوات الصيد	3

جدول 1 : يوضح إجمالي الانتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين في المنطقة مقيدة الوصول بحراً خلال العام 2021

*** تجدر الإشارة إلى أن أحد المعتقلين مدني ولا يعمل صياداً**

تقليص مساحات العمل البحري

عمدت قوات الاحتلال خلال العام 2021، إلى الاستمرار في تقليص مساحات الصيد البحري أمام الصيادين الفلسطينيين في عرض بحر قطاع غزة، وصولاً في بعض الأحيان إلى منع النشاط البحري بشكل كامل، حيث تستهدف المراكب وتصادرها أو تخرّبها، كما تعتقل الصيادين المتواجدين على متنها، مستخدمة ذلك كعقوبة جماعية ضد السكان المدنيين وفي إطار فرضها لشروطها السياسية، دون الإلتفات إلى الواقع الإنساني وحاجات السكان؛ وذلك في مخالفة واضحة وانتهاك جسيم للاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين، وجملة المواثيق والقوانين الدولية.

وتراوحت مساحات الصيد المسموحة العمل فيها أمام الصيّاد الفلسطيني في نطاق (6) أميال بحرية في محافظتي غزة وشمال غزة، و(6 – 9) ميل بحري في محافظات الوسطى، وخان يونس، ورفح جنوب القطاع، مع وجود ميل واحد يمنع فيه النشاط البحري بموازاة الحدود المائية الجنوبية لقطاع غزة وميل ونصف بموازاة السياج المائي الشمالي، ما يحرم الصيادين من الوصول إلى أماكن الصيد التي تتوافر فيها أنواع مختلفة من الأسماك.

تجدر الإشارة إلى أن عمليات التقليص والزيادة في مساحات الصيد التي تحددها قوات الاحتلال تبقى دون الحدود المقررة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة للبحار، أو اتفاقية أوسلو. لذا فقد رصدت التغييرات في مساحات الصيد دون أن يجري احتسابها ضمن العدد الإجمالي للانتهاكات.

يتتبع الجدول التالي التغييرات التي طالت مساحة الصيد أمام الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال العام 2021

2021/04/26	قلصت قوات الاحتلال الإسرائيلي يوم الاثنين الموافق 2021/04/26، مساحة الصيد المسموح بها للصيادين قبالة شواطئ ميناء غزة وحتى رفح وحددتها ب 9 ميل بحري. ويجدر ذكره أن المساحة المسموحة قبل تاريخ 2021/04/26 كانت 15 ميلاً، فيما تبقى المنطقة الشمالية للميناء كما هي، أي 6 أميال بحرية، فيما أعلنت قوات الاحتلال بعد ساعات في اليوم نفسه عن إغلاق البحر ومنع الصيد حتى إشعاراً آخر.
2021/04/29	أعادت قوات الاحتلال الإسرائيلي يوم الخميس الموافق 2021/04/29 فتح البحر والسماح بالصيد، وحددت مساحة الصيد قبالة شواطئ ميناء غزة وحتى رفح، وحددتها ب 15 ميلاً بحرياً، فيما تبقى المنطقة الشمالية للميناء كما هي، أي 6 أميال بحرية.
2021/05/09	إغلاق بحر قطاع غزة حتى إشعار آخر.
2021/05/25	إعادة فتح بحر قطاع غزة وحددت مساحة الصيد ب (6) أميال بحرية على طول سواحل قطاع غزة.
2021/06/24	زيادة مساحة الصيد قبالة شواطئ ميناء غزة وحتى رفح ب (9) ميل بحري، كما بقيت (6) أميال بحرية في المنطقة الشمالية للميناء.
2021/07/29	زيادة مساحة الصيد قبالة قطاع غزة الى 6 أميال بحرية شمال قطاع غزة، و15 ميلاً بحرياً قبالة وسط وجنوب قطاع غزة.

إطلاق النار وإيقاع القتلى والجرحى في صفوف المدنيين في عرض البحر

واصلت الزوارق الحربية التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2021، استهداف الصيادين الفلسطينيين بالقتل والإصابة، وذلك عبر ملاحقتهم في عرض البحر، ومحاصرتهم، وإطلاق النيران تجاههم.

وتكشف عمليات رصد وتوثيق مركز الميزان إلى أن إطلاق النار تجاه الصيادين وإصابتهم يشكل نمطاً منظّماً يستهدف انتهاك الحق في الحياة وأمن وسلامة الصيادين، وسياسة تهدف إلى تعطيل أعمال الصيد والإستفادة من الموارد البحرية، فضلاً عن فرض منطقة مقيدة الوصول بحراً.

في ذات السياق، يؤدي استهداف الصيادين بالقتل والإصابة، إلى إفقاد أسرهم المُعيل ومصدر الدخل، كما تتسبب بإقعاد الصيادين عن العمل بشكل دائم أو مؤقت، بالتالي فإن آثار الانتهاك تنسحب على الأسرة بأكملها.

وقد سُجّل خلال العام 2021، إطلاق الزوارق الحربية نيران رشاشاتها تجاه مراكب الصيادين (313) عملية إطلاق نار، وهو الأمر الذي أدى إلى إصابة (5) مواطنين بجروح مختلفة.

جدول توزيع حوادث إطلاق النار بحق الصيادين بحسب المحافظة خلال العام 2021

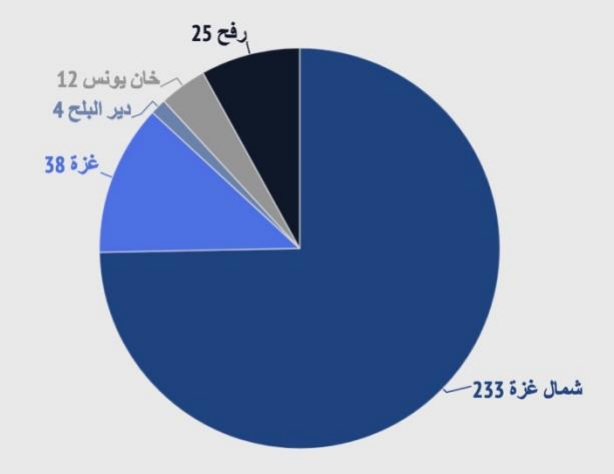

المحافظة	عدد الحوادث	عدد الإصابات
شمال غزة	233	5
غزة	38	0
دير البلح	4	0
خان يونس	12	0
رفح	25	0
المجموع	**313**	**5**

وحول ما يتعرّض له الصيادون الفلسطينيون من استهداف ممنهج يضع حياتهم تحت دائرة الخطر، أفاد الصياد أشرف رمضان حامد العاوور:

"أنا محمد عادل محمد البردويل، (30 عاماً)، متزوج وعائلتي مكونة من (2) فرد، أقيم في مواصي رفح، وأعمل صياد بحري، عند حوالي الساعة 15:00 من مساء يوم الجمعة الموافق 2021/10/17، توجهت برفقة شقيقي الصياد أحمد والصياد محمد زعرب، على قارب ماتور، وكنا نسحب حسكتين تحمل رقم (207)، و(239)، ... وتوجهنا بها الى عرض البحر، وتوقفنا على بعد (250) متر تقريباً عن الفنطاس الإسرائيلي، وعلى بعد (6) أميال بحرية عن شاطئ البحر، وكانت الحسكة رقم (207) للإنارة وعليها (20) كشاف إنارة، ومولد كهرباء كبير، (20) بكسة والحسكة رقم(239) للإنارة وعليها (26) كشاف إنارة و(2) مولد كهرباء كبير، و(20) بكسة، وبعد الانتهاء من القاء شباك الصيد تركنا حسكات الانارة وخرجنا من البحر ".

وكنت أتوجه في ساعات المساء بشكل يومي الى البحر، وأقوم بتشغيل المولدات عليها وإنارة الكشافات، وعند حوالي الساعة 2:00 فجر اليوم التالي أقوم بأخذ السمك وتحويط الشبك وتقليل الضوء، وأعود للشاطئ، واستمر ذلك بشكل يومي حتى الساعة 2:00 فجر يوم الأربعاء الموافق 2021/10/27، سحبت الشباك وقمت باخذ ما تم صيده من السمك وعدت إلى الشاطئ الساعة 5:00 فجر اليوم نفسه، وبينما كنت أبيع الاسماك من نوع السردين على شاطئ البحر، شاهدت (3) زوارق حربية، و(2) زورق مطاطي، تقترب من حسكات الانارة في البحر، وشاهدتها تضخ المياه تجاهها، وسمعت صوت إطلاق نار، واستمر ذلك لحوالي ساعة من الزمان تقريباً، وبعد مغادرة الزوارق الحربية، توجهت مسرعاً انا وابن عمي محمد عمر البردويل كل منا بواسطة قارب صيد حسكة الى مكان حسكات الانارة في عرض البحر، فوجئنا عند وصولنا بان قوات الاحتلال صادرت حسكة رقم (207)، بينما شاهدت الحسكة رقم (239) محطمة وبها اضرار نتيجة إطلاق النار، أدت الى تدمير (26) كشاف إنارة، (2) مولد كهرباء كبير.

اعتقال وتعذيب المدنيين في عرض البحر

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف الصيادين الفلسطينيين بالاعتقال التعسفي خلال العام 2021، وذلك عبر محاصرة مراكبهم واعتقالهم أثناء قيامهم بأعمال الصيد في عرض بحر قطاع غزة، ما مثّل انتهاكاً مستمراً للحق في الحرية والأمن الشخصيين.

وتقوم الزوارق الحربية التابعة لتلك القوات بملاحقة المراكب الفلسطينية واعتراض طريقها ومحاصرتها، ومن ثم تعتقل بشكل تعسفي الصيادين المتواجدين على متنها أثناء قيامهم بأعمال الصيد. وتجبر قوات الاحتلال المعتقلين على خلع ملابسهم والسباحة في مياه البحر حتى في فصل الشتاء، وتحتجزهم لفترات مختلفة، وتخضعهم للتحقيق المذل، وتمارس بحقهم مختلف أشكال التعذيب الجسدي، وتحط من كرامتهم الإنسانية عبر توجيه الإهانات اللفظية لهم، ما يزيد أمر اعتقال الصيادين سوءاً.

تكشف عمليات رصد وتوثيق مركز الميزان إلى أن استمرار أحداث اعتقال الصيادين بشكل منظّم يعبّر عن سياسة تتبناها قوات الاحتلال، تهدف إلى تقييد حرية الصيادين الفلسطينيين وإذلالهم، فضلاً عن فرض منطقة مقيدة الوصول بحراً.

المحافظة	عدد الحوادث	عدد المعتقلين*	الأطفال منهم
شمال غزة*	4	7	0
غزة	0	0	0
دير البلح	0	0	0
خان يونس	0	0	0
رفح	1	5	2
المجموع	**5**	**12**	**2**

جدول 2 : جدول يوضح أعداد أحداث الاعتقال وأعداد المعتقلين وطبيعتهم موزعة حسب محافظة الاعتقال خلال العام 2021

*** تجدر الإشارة إلى أن أحد المعتقلين مدنياً ولا يعمل صياداً**

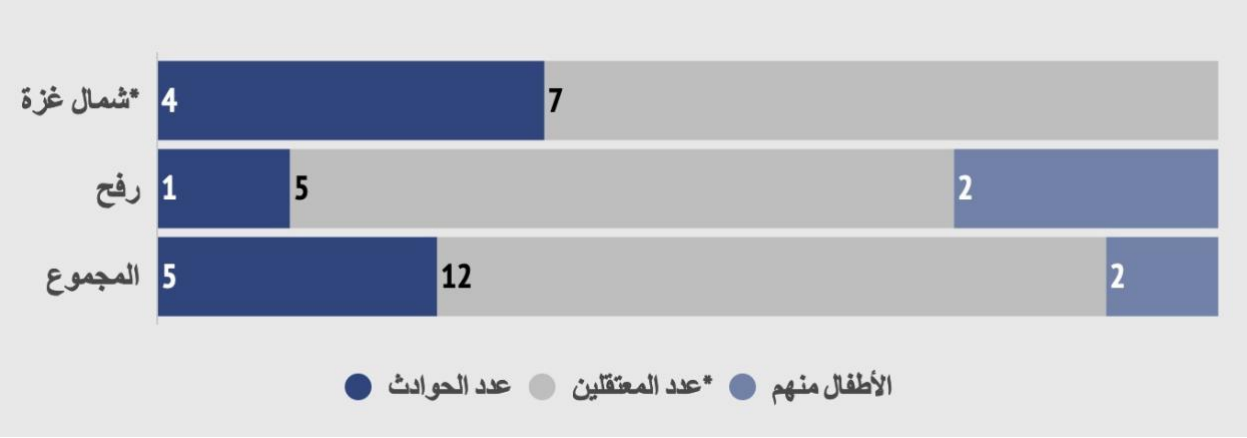

الاستيلاء على المراكب وتخريب معدات الصيد

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2021، انتهاك الحق في حماية الممتلكات الخاصة للصيادين الفلسطينيين، أثناء قيامهم بأعمال الصيد في عرض بحر قطاع غزة. فقد استمرت عمليات الاستيلاء على مراكب الصيادين الفلسطينيين وتخريب معدات الصيد بشكل منظم.

وتقوم الزوارق الحربية التابعة لقوات الاحتلال بملاحقة المراكب البحرية الفلسطينية، ومحاصرتها ومصادرتها من أصحابها. وبالتالي إفقاد أصحابها مصدر الرزق الوحيد لديهم. كذلك تعمد تلك الزوارق إلى تخريب معدات الصيد الخاصة بالصيادين: من شباك الصيد والمولّدات الكهربائية والإشارات الضوئية والمجداف.

تأتي هذه الانتهاكات في الوقت الذي تفرض فيه قوات الاحتلال حصاراً مشدداً على قطاع غزة، لا سيما واردات قطاع غزة فيما يخص المعدات البحرية وكذلك المواد المستخدمة في صناعة هذه المعدات، بحيث يتعذّر على الصيادين توفير معدات جديدة نظراً؛ لشحّها وارتفاع أسعارها، ما يفقد الصيادون الذين صودرت معداتهم مصدر رزقهم الوحيد، وتعطيلهم قسرياً عن العمل وإفقارهم.

وقد وثق مركز الميزان خلال فترة التقرير، وقوع (5) حوادث، أسفرت عن الاستيلاء على (6) مراكب فلسطينية كما وثق المركز وقوع (3) حوادث تخريب لمراكب أو معدات صيد.

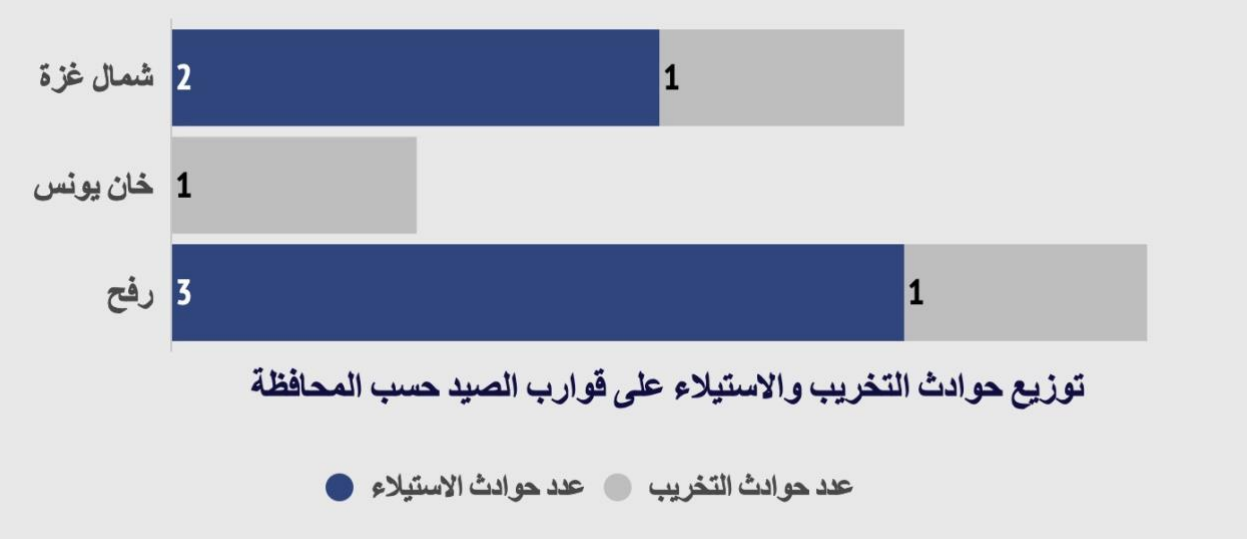

وحول ما يتعرّض له الصيادون الفلسطينيون من استهداف ممنهج لمراكبهم والمعدات الموجودة على متنها، أفاد الصياد محمد عادل محمد البردويل:

"أنا محمد عادل محمد البردويل، (30 عاماً)، متزوج وعائلتي مكونة من (2) فرد، أقيم في مواصي رفح، وأعمل صياد بحري، عند حوالي الساعة 15:00 من مساء يوم الجمعة الموافق 2021/10/17، توجهت برفقة شقيقي الصياد أحمد والصياد محمد زعرب، على قارب ماتور، وكنا نسحب حسكتين تحمل رقم (207)، و(239)، وتوجهنا بها الى عرض البحر، ونبعد عن الفنطاس الإسرائيلي مسافة (250) متر، وعند شاطئ البحر(6) أميال بحرية، وجهزناها حيث نلقي المرساة، وكانت الحسكة رقم (207) للإنارة وعليها (20) كشاف إنارة، ومولد كهرباء كبير، (20) بكسة والحسكة رقم(239) للإنارة وعليها (26) كشاف إنارة و(2) مولد كهرباء كبير، و(20) بكسة، وكنت أتوجه منذ حوالي الساعة 17:00 مساء كل يوم وأقوم بتشغيل المولدات عليها وإنارة الكشافات، وعند حوالي الساعة 2:00 فجر اليوم التالي أقوم بأخذ السمك وتحويط الشبك وتقليل الضوء، وأعود للشاطئ، واستمر ذلك بشكل يومي حتى الساعة 2:00 فجراً وحصلت على السمك وعدت إلى الشاطئ الساعة 5:00 من فجر يوم الأربعاء الموافق 2021/10/27، وعند حوالي الساعة 7:30 من صباح اليوم الأربعاء نفسه، وبينما كنت أبيع سمكي من نوع السردين، شاهدت (3) زوارق حربية، و(2) زورق مطاطي، وشاهدتها تضخ المياه تجاه قوارب (حسك الإنارة)، وسمعنا صوت إطلاق نار، واستمر على ذلك نحو الساعة، وبعد مغادرتها الزوارق الحربية، توجهت على قاربي وكان ابن عمي محمد عمر البردويل على قارب، وتوجهنا للمكان، حيث تم مصادرة حسكة رقم (207)، والحسكة رقم (239) محطمة ومخزية بفعل إطلاق النار، وتدمير (26) كشاف إنارة، (2) مولد كهرباء كبير، ومصادرة حسكة ابن عمي محمد عمر البردويل، ولا نعرف الى أين نقلت".

الخاتمة

يَخلص التقرير إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكبت انتهاكات منظمة وجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ طالت هذه الانتهاكات الحق في العمل والاستفادة من الثروة البحرية، والحق في الحياة والأمن والسلامة الشخصية، والحق في الحماية من الاعتقال التعسفي، والحق في حماية الممتلكات الخاصة.

هذا وعمدت قوات الاحتلال إلى تعطيل نمو بنية الاقتصاد الفلسطيني بما فيه قطاع الصيد، عبر سياسة منظمة للاستحواذ على ثروات الفلسطينيين الطبيعية، وحرمانهم من استثمارها، في الوقت الذي تدفقت فيه المنتجات الإسرائيلية وأنواع الأسماك الأقل جودة إلى السوق الفلسطينية، فيما يعتبر انتهاكاً إضافياً لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الذي يلزم الدولة المحتلة باستغلال الثروات الطبيعية في الأراضي المحتلة لصالح منفعة السكان الأصليين.

وإذ يجدد مركز الميزان لحقوق الإنسان إدانته الشديدة لاستمرار انتهاكات قوات الاحتلال، فإنه يحمّل تلك القوات المسئولية القانونية المترتبة على استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية، مؤكداً على أنها مُلزمة باحترام حقوق الإنسان وإعمالها بالنسبة للسكان الفلسطينيين، وتنفيذ واجباتها القانونية التي يقرّها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني باعتبارها قوة احتلال.

مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة لا تهدف إلى الربح، تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، وتتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان ورفع الوعي بأهميتها، وتعزيز أسس الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.

فلسطين – قطاع غزة

مكتب غزة:

حي الرمال الغربي، الميناء، شارع عمر المختار، مقابل محطة عكيلة للبترول، (مقر السفارة الروسية سابقاً) –

ص.ب: 5270

تليفاكس: 7/ 2820442-8(0)-970+

مكتب جباليا

مخيم جباليا– شرق مفترق الترانس – عمارة العيلة الطابق الأول،

ص.ب: 2714

تليفاكس: 4/ 2484555-8(0)-970+

مكتب رفح:

شارع عثمان بن عفان– عمارة قشطة – الطابق الأول

تليفاكس: 2137120-8(0)-970+

البريد الالكتروني:

info@mezan.org

mezan@palnet.com

الصفحة الالكترونية:

www.mezan.org

مركز الميزان لحقوق الإنسان